الوسيط في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة

الجزء الأول :
النظرية العامة للدولة

الأستاذ الدكتور سعيد بو الشعير

الدار الجزائرية
Dar El Djazaïria
الطبعة الأولى 2021

Scanné avec CamScanner

الفهرس

تصدير 7

مقدمة: السلطة السياسية، ومعناها، الدستور، القانون الدستوري، النظام القانوني والقاعدة المعيارية – علم السياسة، النظم السياسية – نظام الحكم 9

الباب الأول: نشأة الدولة وأركانها 35

الفصل الأول: الصعوبات التي تعترض الدراسة السياسية والقانونية للدولة 37

المبحث الأول: الصعوبات التي تعترض قيام نظرية عامة للدولة 37

المبحث الثاني: صعوبة الإحاطة القانونية بالظواهر السياسية 42

- ملازمة العنف للعلاقات الإنسانية 42
- العلاقات السياسية تتسم بالتطور 43

الفصل الثاني: نشأة الدولة وأساس السلطة 45

المبحث الأول: النظريات الدينية 46

أ – نظرية تالية الحكام 46

ب – نظرية الحق الإلهي 47

ج – نظرية التفويض الإلهي غير المباشر 48

المبحث الثاني: نظرية القوة والغلبة 50

أ – نظرية إبن خلدون 50

ب – النظرية الماركسية 53

ح – نظرية هيجل 58

د – نظرية التضامن الإجتماعي 58

هـ – نظرية ماكس فيبر 60

المبحث الثالث: النظريات الديمقراطية 62

أ – نظرية العقد الإجتماعي، نظريات هوبز، لوك، روسو 62

Scanné avec CamScanner

ب – عوامل نشأة الدولة في العالم الإسلامي 68
ج – نظرية الوحدة 79
د – نظرية النظام القانوني 80
هـ – نظرية السلطة المؤسسة 86
و – نظرية المؤسسة 86
المبحث الرابع: نظريات التطور 88
أ – نظرية التطور العائلي 88
ب – نظرية التطور التاريخي 90

الفصل الثالث: أركان الدولة 91
المبحث الأول: الشعب 94
أ – التمييز بين الشعب والأمة 96
1 – النظرية الألمانية أو النظرية الموضوعية 99
2– النظرية الفرنسية 100
3 – النظرية الماركسية 102
4 – الأمة في الميثاق الوطني، فرحات عباس، عبدالحميد بن باديس، الميثاق الوطني 103
ب – التمييز بين الدولة والأمة 108
1 – الأمة سابقة للدولة 108
2 – الدولة سابقة للأمة 109
المبحث الثاني: الإقليم: 111
المبحث الثالث: السلطة السياسية 112
أولا – السلطة Autorité 113
ثانيا – السلطة السياسية 118
أ – أشكال السلطة السياسية – مجسدة أو مؤسسة 119
ب – السلطة السياسية ظاهرة إجتماعية وقانونية 120
ج – تطور الصراع بين السلطة والحرية 121
د – العوامل المؤثرة على النظام 122

Scanné avec CamScanner

ثالثا – التصور المعاصر للسلطة السياسية 125
أ – التصور الراديكالي 125
ب – التصور الليبرالي 126
ج – التصور الاشتراكي 127
رابعا – الفرق بين السلطة السياسية والسلطة الإقتصادية 129
خامسا – السلطة السياسية وتسيير الحياة الإجتماعية 130
سادسا – مميزات السلطة السياسية، أصيلة، شاملة، مركزية ومجددة 131
سابعا – ممارسة السلطة السياسية 135
ثامنا – السلطة السياسية والمجتمع 137
تاسعا – طبيعة السلطة السياسية . 140
عاشرا – السلطة المضادة 141
أ – السلطة المضادة التأسيسية 141
ب – السلطة المضادة السياسية 142
ج – السلطة المضادة الإجتماعية 142
أحد عشر – من السلطة المشروعة إلى السلطة الشرعية 142
أ – المشروعية 143
ب – الشرعية 145
ج – أساس المشروعية والشرعية في الجزائر 147
المبحث الرابع: التكييف القانوني للإعتراف بالدولة 149
الباب الثاني: خصائص الدولة وأشكالها 151
الفصل الأول: خصائص الدولة 153
المبحث الأول: الشخصية المعنوية للدولة 153
أولا – الرأي المنكر للشخصية المعنوية للدولة 154
ثانيا – الرأي المؤيد للشخصية المعنوية للدولة ونتائجه 156
أ – دوام الدولة ووحدتها 157
ب – تمتع الدولة بذمة مالية 157
ج – المساواة بين الدول 157
المبحث الثاني: السيادة 158

Scanné avec CamScanner

أولا - ظهور فكرة السيادة 158
ثانيا – الدولة الحديثة وفكرة السيادة 164
ثالثا – السيادة والإختصاص 167
رابعا – التمييز بين سيادة الأمة وسيادة الشعب وسيادة الدولة 168
أ – نظرية سيادة الأمة ونتائجها 168
ب – نظرية سيادة الشعب ونتائجها 172
ح – نظرية سيادة الدولة ونتائجها 175
خامسا – شكلا السيادة وأوجهها 176
أ – السيادة القانونية والسيادة السياسية 176
ب – الوجه الداخلي والخارجي للسيادة 177
ج – أساليب ممارسة السيادة في ظل سيادة الأمة وسيادة الشعب 178
د – السيادة بعد الحرب العالمية الثانية 179
المبحث الثالث – خضوع الدولة للقانون 185
أولا – الدولة القانونية أو الشرعية 188
أ – نظرية الحقوق الفردية 188
ب – نظرية التقييد الذاتي 189
ج – نظرية التضامن الإجتماعي 190
ثانيا – دولة الحق والقانون القائمة على تسلسل القواعد المعيارية والمذهب الدستوري 193

الفصل الثاني: أشكال الدولة 203
المبحث الأول: الدولة البسيطة (التنظيم المركزي واللاّ مركزي والمناطقي) 204
المبحث الثاني: الدولة المركبة غير الفيدرالية 212
أولا: الاتحاد الشخصي 213
ثانيا: الاتحاد الفعلي (الحقيقي) 215
ثالثا: الاتحاد التعاهدي 216
المبحث الثالث: الاتحاد المركزي أو الفيدرالي والوحدة الأوربية 218
الفقرة الأولى: الاتحاد الفيدرالي أو المركزي 218

Scanné avec CamScanner

أولا: نشأة الإتحاد المركزي 219
أ - نشأته 219
ب – أسباب وأهداف نشأة الاتحاد المركزي 221
ثانيا: خصائص الاتحاد المركزي 223
أ – توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات أو الكيانات 223
ب – وجود دستور مكتوب 224
ج – أن النصوص الفيدرالية أسمى من النصوص الداخلية 224
د – ضرورة وجود قضاء فيدرالي 224
هـ - تمثيل الدويلات في الهيئة التشريعية 226
و - تمتع رعايا الإتحاد بجنسية واحدة 226
ي – دولة الاتحاد هي صاحبة الاختصاص في مجال الحرب والأمن والشؤون الخارجية 227
ز – أن قيام علاقات معقدة بين دولة الإتحاد والدويلات يحقق الحرية 229
ر – إجراءات تعديل الدستور معقدة 232
س – الرقابة السياسية الشعبية 232
ص – رفض الانفصال 233
ثالثا: المميزات الأساسية للنظام الفيدرالي ونقائصه 234
أ – المميزات الأساسية للنظام الفيدرالي 234
ب – النقائص الأساسية التي تشوب النظام الفيدرالي 237
رابعا: تعدد وتنوع الاتحادات الفيدرالية 238
أ – النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية 238
1 - الهيئة التشريعية 239
2 - الهيئة التنفيذية 239
3 - الهيئة القضائية 240
ب – النظام الفيدرالي السويسري 240
الفقرة الثانية: الوحدة الأوربية 242
أ – هيئات وأجهزة الإتحاد الأوربي 244
ب – مبادئ وأهداف الإتحاد الأوربي 247

Scanné avec CamScanner

الفصل الثالث: وظائف الدولة 255
المبحث الأول: وظائف الدولة التقليدية في النظام الليبرالي 255
المبحث الثاني: وظائف الدولة في النظام الاشتراكي سابقا 256
المبحث الثالث: الوظيفة المتمثلة في نشر التطور والرخاء 259
المبحث الرابع: الدولة الضابطة Etat Regulateur 265
أولا: مهام الدولة الضابطة 267
ثانيا: الضبط كمحفز للتطور 270
ثالثا: النشاط في الدولة الضابطة تحكمه نصوص جامدة وأخرى مرنة 273
رابعا: الدولة الضابطة كضمان لقيام سلطة مضادة . 274
الخاتمة: 279
المراجع 281
الفهرس 289

Scanné avec CamScanner

الوسيط في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة

الجزء الثاني :
النظرية العامة للدساتير والرقابة على دستورية القوانين

الأستاذ الدكتور سعيد بو الشعير

الدار الجزائرية
Dar El Djazaïria
الطبعة الأولى 2021

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة: 5

الباب الأول: ماهية الدستور، مصادره، أساليب نشأته، ونهايته 7

الفصل الأول: تعريف الدستور ومصادره 9
المبحث الأول: المعاني المختلفة للدستور 9
أولا – مفهوم القانون الدستوري 12
ثانيا – مفهوم الدستور 15
أ – المعنى اللغوي 15
ب – المذهب الدستوري تطوره وأثره 16
ج – المذهب الدستوري في الجزائر 21
د – المعنى السياسي الدستور 27
هـ – المعنى القانوني للدستور 29
1 – المفهوم الشكلي 29
2 – المفهوم المادي 30
ثالثا – الدستور ضابط ومنظم للسلطة 31
رابعا – مضمون الدستور 34
خامسا – الدستور عامل تقييد وتحديد للسلطة 36
سادسا – الدستور يعبر عن ماهية 37
سابعا – الدستور وفرعيه السياسي والقانوني 39
ثامنا – الظواهر الدستورية ككيانات مثالية 40
المبحث الثاني: التفرقة بين الدستور وبعض الاصطلاحات الأخرى 41
المبحث الثالث: علاقة الدستور بالقوانين الأخرى 43
المبحث الرابع: مصادر القانون الدستوري، أساس وصحية وإلزامية الدستور 44
أولا – المصادر المادية للقانون الدستوري 45
أ – النظرية الإرادية والنظرية الروحية 46
1- النظرية الإرادية 46

Scanné avec CamScanner

2- النظرية الروحية 46
ب - الأسس القائمة على المظهر الخارجي 47
1 - النظرية الطبيعية 47
2 - النظام الاجتماعي السياسي 48
ثانيا - أساس صحية القواعد المعيارية القانونية عند الوضعيين 50
1 - النظرية الكلسينية أو القاعدة المعيارية الأساسية 51
2- الدستور ما هو إلا إنتاج لحالة واقعية 52
ثالثا - مصادر القانون الدستوري المكتوب 53
1- الدستور 53
2- الديباجة وأهميتها كمصدر للقانون الدستوري 57
3- التشريع (الاستثنائي، العضوي، العادي) 63
4- أنظمة المجالس البرلمانية 66
رابعا - المصادر غير المكتوبة 67
أ - العرف مصدر للدستور 68
1 - العرف المفسر 71
2 - العرف المكمل 71
3 - العرف المعدل 72
ب - اتفاقات أو توافقات الدستور 77

الفصل الثاني: أساليب نشأة الدساتير ونهايتها 81
المبحث الأول: الأسباب والدوافع الأساسية لوضع الدستور 81
أولا: ظهور الدساتير 82
ثانيا: الثقافة وأثرها على القواعد الدستورية 84
ثالثا: أسباب ومبررات الاختلاف بين كل من الدساتير الليبرالية والاشتراكية 86
رابعا: مكانة النصوص الدستورية في الدولة الحديثة 88
المبحث الثاني: القانون الدستوري مؤطر السياسة 91
المبحث الثالث: أساليب نشأة الدساتير 96
أولا: السلطة التأسيسية الأصيلة والسلطة التأسيسية المشتقة 97

Scanné avec CamScanner

ثانيا: أساليب وضع الدساتير 99
1- أسلوب المنحة 99
2- أسلوب العقد أو الاتفاق 100
3- الدستور الموضوع من قبل جمعية تأسيسية 101
4- أسلوب الاستفتاء 102
المبحث الرابع: نهاية الدساتير 104
أولا: الأسلوب العادي 105
ثانيا: الأسلوب غير العادي 105
1- مفهوم الثورة 106
2- التمييز بين الثورة وبعض الاصطلاحات (مقاومة الطغيان، الإصلاح، الانقلاب وحرب التحرير) 107

الفصل الثالث: أنواع الدساتير 111
المبحث الأول: الدساتير المدونة والعرفية 111
أولا: الدساتير المدونة 111
ثانيا: الدساتير العرفية 112
المبحث الثاني: الدساتير المرنة والدساتير الجامدة 114
أولا: الدستور المرن 114
ثانيا: الدستور الجامد 115
المبحث الثالث: مبدأ تدرج القوانين وسمو الدستور 120

الباب الثاني: الرقابة على القوانين 133

الفصل الأول: تطور الرقابة الدستورية ومجالاتها والدولة الدستورية 135
المبحث الأول: تطور الرقابة على دستورية القوانين ومجالاتها 135
المبحث الثاني: الرقابة على دستورية القوانين والدولة الدستورية 140

Scanné avec CamScanner

الفصل الثاني: تفسير الدستور وسلطة القاضي في حماية الحقوق الأساسية 145
المبحث الأول: تفسير الدستور 145
أولا: مناهج التفسير 146
1- المنهج التفسيري أو الشرحي 146
2- المنهج الغائي 147
3- المنهج الحركي 147
4- المنهج البنيوي 148
5- المنهج المقيد والممدد 148
ثانيا: تقنيات التفسير 149
1- التفسيرات التحييدي 149
2- التفسير الأمري 150
3- التفسير البنائي 150
4- التفسير التوجيهي 150
المبحث الثاني: سلطات القضاء الدستوري 151
المبحث الثالث: الحقوق الأساسية وحمايتها القضائية 155
أولا: المعايير المقترحة الضامنة لاحترام هذه الحقوق 156
1- معيار الكرامة الانسانية 156
2- معيار المساواة 157
3- معيار القيم الاخلاقية 157
4- معيار قيم السلم 157
ثانيا: الحقوق الأساسية وصحيتها 158
ثالثا: الحقوق الأساسية وفعاليتها 158

الفصل الثالث: مدى مشروعية الرقابة على دستورية القوانين 161
المبحث الأول: الاعتراض على الرقابة الدستورية اعتمادا على مبدأ الفصل بين السلطات والديمقراطية 163
أولا: الاعتراض على الرقابة الدستورية القائم على مبدأ الفصل بين السلطات 163

Scanné avec CamScanner

ثانيا: الاعتراض على الرقابة الدستورية القائم على مبدأي الديمقراطية والأغلبية
المبحث الثاني: أولوية الدستور على الأغلبية 164
أولا: أولوية الدستور على الأغلبية 166
ثانيا: عوامل إضافية لمشروعية وديمقراطية الرقابة الدستورية 166
1- الاستقلالية 170
2- تعيين القضاة وعهدتهم 170
3- حق السلطات السياسية في الرد على المحاكم الدستورية 171
172

الفصل الرابع: بوادر ظهور نظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين ومميزاته
المبحث الأول: ظهور النظام الأمريكي والأوربي للرقابة على دستورية القوانين 175
أولا: ظهور النظام الأمريكي كنموذج متميز 176
ثانيا: ظهور الرقابة على دستورية القوانين في أوربا 176
المبحث الثاني: معايير التمييز بين النموذجين الأمريكي والأروبي 178
المبحث الثالث: المميزات المشتركة بين النظامين 180
أولا: التشكيل 186
ثانيا: الضمانات المرتبطة بأعضاء المحاكم الدستورية 187
أ – عهدة القاضي الدستوري 188
ب – التنافي مع ممارسة وظائف أو مهام أخرى 188
ج – الحصانة 189
د – إجراءات العزل وفقدان الصفة القضائية 189
190

الفصل الخامس: نماذج من أنظمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين
المبحث الأول: النموذج الفرنسي للرقابة على دستورية القوانين 193
أولا: التشكيل 193
ثانيا: الاختصاصات 195
ثالثا: الإجراءات المتعلقة ببحث مسالة الأولوية 196
المبحث الثاني: الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية 200
أولا: الرقابة عن طريق الدفع 202

Scanné avec CamScanner

ثانيا: الرقابة عن طريق الأمر القضائي أو أوامر المنع 202
ثالثا: الرقابة عن طريق الحكم التقريري 207
المبحث الثالث: نظام الرقابة على دستورية القوانين في ألمانيا الفيدرالية 208
أولا: تنظيم وسير المحكمة الدستورية الفيدرالية 209
أ – تنظيم وسير المحكمة الدستورية الفيدرالية 210
ب- القانون الأساسي للقضاة 210
ثانيا: اختصاصات المحكمة الدستورية الفيدرالية 211
أ – فيما يخص سير السلطات 212
ب- الاختصاصات المتعلقة بمراقبة دستورية الأحكام القانونية 212
ج – شروط ممارسة الأفراد لحق الإخطار 213
1- الشروط 218
2- سلطة الرقابة 218
المبحث الرابع: الرقابة على دستورية القوانين في الجزائر 220
المطلب الأول: أنواع الرقابة وإجراءاتها وآثارها 222
أولا: بوادر المناداة بالرقابة على دستورية القوانين 223
ثانيا: تبني الرقابة على دستورية القوانين 223
ثالثا: توسيع مجال الرقابة الدستورية 224
رابعا: توسيع مجال الإخطار لصالح المؤسسات والأفراد ونتائجها 226
خامسا: الغموض الذي شاب العلاقة بين المادة 186 والمادتين 189 ف1 و 191 ف 1 228
سادسا: اقتراح لتجاوز هذا التناقض 229
سابعا: الإخطار من طرف الأفراد 231
ثامنا: الإحالة وطبيعتها 233
تاسعا: علاقة القضاء بالمجلس الدستوري وفقا للقانون العضوي 234
المطلب الثاني: النصوص الخاضعة للرقابة 237
أولا: النصوص المستثناة من الرقابة الدستورية 243
أ – الدستور 244
244

Scanné avec CamScanner

ب – القوانين الاستفتائية 245
ثانيا: النصوص القانونية المعنية بالرقابة الدستورية 245
أ – المعاهدات والاتفاقات والاتفاقيات 245
ب – القوانين العضوية والأنظمة الداخلية لغرفتي البرلمان 248
ج – القوانين العادية 250
د – الأوامر التشريعية 255
هـ – التنظيم المستقل 259
المطلب الثالث: الرقابة بواسطة المحكمة الدستورية طبقا للتعديل الدستوري 2020 261
الخاتمة: 261
المراجع: 265
الفهرس: 271

Scanné avec CamScanner

الوسيط في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة

الجزء الثالث :
المؤسسات السياسية
- طرق ممارسة السلطة -

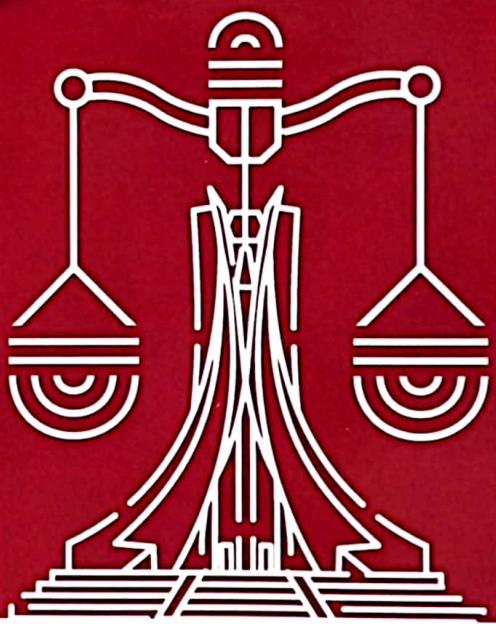

الأستاذ الدكتور سعيد بو الشعير

الدار الجزائرية
Dar El Djazaïria
الطبعة الأولى 2021

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة: 3

الباب الأول: المؤسسات المركزية الأساسية للدولة 7

الفصل الأول: المؤسسة التنفيذية 9

المبحث الأول: السلطة التنفيذية في النظام غير البرلماني 10

المبحث الثاني: السلطة التنفيذية في النظام البرلماني 14

الفصل الثاني: البرلمان ورقابة أعمال الحكومة 25

المبحث الأول: تنظيم البرلمان 25

أ – المجالس الثانية 27

ب – المجالس الاقتصادية 27

المبحث الثاني: اختصاصات المؤسسة التشريعية 28

أولا – الوظيفة التشريعية 29

ثانيا – الوظيفة الرقابية 30

ثالثا – الوظيفة المالية 30

رابعا – الوظيفة الاقتصادية 31

خامسا – التنظيم شبه القضائية 31

سادسا – الوظيفة الداخلي 31

المبحث الثالث: مدى استقلال البرلمان عن الحكومة 32

أولا – من حيث النواب المنتخبين 32

ثانيا – من حيث التسيير 36

ثالثا – من حيث الاختصاص 38

المبحث الرابع: المعارضة دعامة أساسية للديمقراطية 44

1- المعارضة وأشكالها 44

2- مجال تدخل المعارضة 46

3- النظريات الأساسية بشأن المعارضة وعوامل قوتها 47

Scanné avec CamScanner

4- أنظمة الحكم ومكانة وقوة البرلمان في التأثير على الحكومة ودور المعارضة 49
الفصل الثالث: المؤسسة القضائية 55
المبحث الأول: مشروعية القاضي في تفسير االقانون 56
المبحث الثاني: كيفية اختيار القضاة 59
1- نظام المهنة 59
2- نظام الانتخابات والاختيار بالقرعة 60
3- تقدير النظامين 60
المبحث الثالث: الاختصاص 61
المبحث الرابع: مكانة المؤسسة القضائية في النظام السياسي 62
المبحث الخامس: القاضي الدستوري 65
الفصل الرابع: السلطات الأخرى 71
1- السلطة المالية 71
2- السلطة ذات البعد الدولي 72
3- السلطة المحلية 73
4- السلطة المضادة القضائية والاعلامية والمجتمع المدني 73
5- السلطة القضائية وعلاقتها بالسلطة السياسية 76
6- السلطة الحكومية والسلطة الإدارية 76

الباب الثاني: تقسيمات أنظمة الحكم 79
الفصل الأول: تقسيمات أنظمة الحكم قديما وحديثا 81
المبحث الأول: تقسيمات أنظمة الحكم قديما 81
المبحث الثاني: تقسيمات أنظمة الحكم ما قبل النهضة الأوربية 84
أولا – النظام الاستقراطي 84
ثانيا – نظام حكم الأغنياء 85
ثالثا – النظام الاقطاعي 86
المبحث الثالث: تقسيمات أنظمة الحكم المعاصرة 88
أولا – النظام الشمولي 88

Scanné avec CamScanner

ثانيا – نظام الحكم الديكتاتوري 94
ثالثا – نظام الحكم التسلطي 96
رابعا – النظام الاستبدادي 97
خامسا – النظام الديني 100
سادسا – نظام الحكم العسكري 101
سابعا – النظام الإنتقالي 102
ثامنا – النظام المختلط 102
تاسعا – نظام الحكم الملكي 104
عاشرا – نظام الحكم الجمهوري 108
إحدى عشر – نظام الحكم الديمقراطي 110
الفصل الثاني: الحكومة الديمقراطية 113
المبحث الأول: التطور التاريخي للأسلوب الديمقراطي في القديم 113
أولا – الديمقراطية في اليونان وروما 113
ثانيا – الديمقراطية في الإسلام 115
المبحث الثاني: تطور النموذج الديمقراطي خلال النهضة الصناعية 124
أولا – ظهور النموذج الديمقراطي الحديث 124
1– الصراع بين المجالس المنتخبة والملك 125
2– الرقابة المالية 126
3– الرقابة السياسية 126
4– موقف الطبقة الاستقراطية من الصراع بين الملك والبورجوازية 127
ثانيا – القيم وأثرها على نظام الحكم . 128
الفصل الثالث: تطور النموذج الديمقراطي في العصر الحديث 133
المبحث الأول: الديمقراطية السياسية الليبرالية 133
أولا – الديمقراطية والاستشارات 136
ثانيا – مدى أثر تدخل القضاء الدستوري على الديمقراطية 137
ثالثا – الديمقراطية السياسية الليبرالية والتشاركية 140
رابعا – بوادر التطور الطولي للديمقراطية 142

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني: الديمقراطية الفنية أو القائمة على التطور الفني في الأنظمة الليبرالية 145
المبحث الثالث: الديمقراطية الإجتماعية 148
المبحث الرابع: الديمقراطية الماركسية 150
المبحث الخامس: الديمقراطية الشعبية 154
المبحث السادس: مدى تأثر واختلاف الأنظمة الشمولية على الأنظمة الديمقراطية الليبرالية 155
الفصل الرابع: صور الديمقراطية السياسية 159
المبحث الأول: الديمقراطية المباشرة 159
المبحث الثاني: الديمقراطية النيابية 161
أولا – مبررات الأخذ بالنظام النيابي 162
1 – نظرية ا لنيابة 163
2 – نظرية العضو 164
ثانيا – أركان النظام النيابي 165
1 – وجود برلمان منتخب 166
2 – الممارسة الفعلية للاختصاصات المحددة في الدستور 166
3 – تأقيت النيابة 167
4 – استقلالية النواب في البرلمان تجاه الشعب نسبيا 167
ثالثا – تكييف العلاقة بين النائب والشعب 168
أ – نظرية الوكالة الالزامية 168
ب – نظرية الوكالة العامة للبرلمان 169
ج – نظرية الانتخاب مجرد اختيار 171
د – تقدير النظريات الثلاث 171
المبحث الثالث – الديمقراطية شبه المباشرة 172
أولا – الاعتراض الشعبي على القوانين 172
ثانيا – الاقتراح الشعبي للقوانين 173
1 – الاستفتاء 174
أ – صور الاستفتاء 174

Scanné avec CamScanner

ب - مدى الزامية الاستفتاء 175
ج – التمييز بين الاستفتاء 175
2 – إقالة المنتخبين 177
3 – الحل الشعبي 177
4 – عزل رئيس الجمهورية 178
ثالثا – تقييم أساليب الديمقراطية المباشرة 178

الباب الثالث: مميزات الديمقراطية 181
الفصل الأول: التمثيل الشعبي 183
المبحث الأول: تطور التمثيل الشعبي 183
المبحث الثاني: مضمون الانتخاب 184
المبحث الثالث: الاصلاحات السياسية الانتخابية 185
1 – فيما يخص تقسيم الدوائر الإنتخابية 185
2 – فيما يخص أنماط الإقتراع 188
3 – أثر الرأي العمومي والقضاء الدستوري في كبح جماع تفضيل المصلحة الخاصة على العامة لدى الأحزاب السياسية 189
المبحث الرابع: أساليب أو أنماط الانتخاب 190
أولا – الاقتراع المقيد والاقتراع العام 190
ثانيا – الانتخاب والطابع الديمقراطي لأنظمة الحكم 193
ثالثا – الانتخاب المباشر وغير المباشر 195
رابعا – الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة 196
خامسا – الانتخاب العلني والانتخاب السري 198
الفصل الثاني: أساليب تحديد النتائج الإنتخابية 199
المبحث الأول: نظام الأغلبية 199
1 – الأغلبية المطلقة 199
2 – الأغلبية البسيطة 200
3 – مدى فعالية نظامي الأغلبية المطلقة والبسيطة 201
المبحث الثاني: نظام التمثيل النسبي 202

Scanné avec CamScanner

المبحث الثالث: كيفيات توزيع المقاعد 204
1 – نظام الباقي الأقوى أو الأكثر 204
2 – نظام المعدل الأقوى 205
3 – نظام هندت Hondt 206
4 – تقييم الأنظمة الثلاث 207
الفصل الثالث: الأحزاب والجماعات الضاغطة وتأثيرها على الانتخابات 209
المبحث الأول: أنواع الأحزاب السياسية 210
1– الأحزاب المحافظة 212
2 – الأحزاب الاشتراكية 212
المبحث الثاني: دور الأحزاب السياسية في التمثيل السياسي ووظائفها 216
1 – النظام الحزبي عند دبفرجيه Duverger 217
2 – دور الأحزاب السياسية تجاه الناخبين 220
3 – دور الأحزاب السياسية تجاه النواب 221
4 – وظائف الأحزاب السياسية 223
5 – الأحزاب السياسية بيت المؤيدين والمعارضين 225
المبحث الثالث: الوسائل الأخرى المؤثرة على الانتخابات 226
المبحث الرابع: الجماعات الضاغطة 227
المطلب الأول: مفهوم الجماعات الضاغطة وأنواعها 229
المطلب الثاني: مميزات الجماعات الضاغطة 234
المبحث الخامس: مدى تماشي نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب مع طريقتي الأغلبية والتمثيل النسبي 241
الخلاصة 243
المراجع 245
الفهرس 251

Scanné avec CamScanner

الوسيط في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة

الجزء الرابع :
تصنيف أنظمة الحكم التقليدية ونماذج عنها

الأستاذ الدكتور سعيد بو الشعير

الدار الجزائرية
Dar El Djazaïria
الطبعة الأولى 2021

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة: 3

الباب الأول: الأنظمة السياسية الليبرالية 5

الفصل الأول: الأسس الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الحرة الديمقراطية 7

المبحث الأول: الأساس الاقتصادي 7

مدى العلاقة بين الديمقراطية الليبرالية والتطور التقني 8

المبحث الثاني: الاساس الاجتماعي 10

أعداء النظام الدستوري الديمقراطي 14

الفصل الثاني: الأساس الايديولوجي أو إيديولوجية المجتمعات الحرة الديمقراطية 17

المبحث الأول: الاقتصاد الحر والليبرالية السياسية 17

أولا – الاقتصاد الحر 17

ثانيا – الليبرالية السياسية 18

المبحث الثاني: الطابع الفردي للنظام الحر 19

أولا – المشاركة في ممارسة السلطة 19

ثانيا – الحريات العمومية ضمانا ضد السلطة 20

المبحث الثالث: مدى تأثر الإيديولوجية الليبرالية بالإيديولوجية الأخرى 21

أولا – العلاقة بين الايديولوجية المحافظة والحرة 21

ثانيا – العلاقة بين الايديولوجية الليبرالية والاشتراكية 23

الفصل الثالث: أساس التنظيم السياسي في الديمقراطيات الحرة الغربية 27

المبحث الأول: ماهية الفصل بين السلطات 28

المبحث الثاني: مشاكل تطبيق المبدا 32

المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لهذا المبدأ 36

الباب الثاني: تصنيف أنظمة الحكم الليبرالية 45

الفصل الأول: أثر التحولات الدستورية والسياسية والعملية على التصنيف التقليدي لأنظمة الحكم الديمقراطية 47

Scanné avec CamScanner

الفصل الثاني: النظام البرلماني أو نظام التعاون بين السلطات 51

المبحث الأول: التطور التاريخي للنظام البرلماني 51

المرحلة الأولى – مرحلة الحكم المطلق 51

المرحلة الثانية – انقسام البرلمان إلة مجلسين 53

المرحلة الثالثة – سيطرة مجلس العموم على التشريع 54

المبحث الثاني: معايير ومميزات النظام البرلماني 57

أولا – المعيار التقليدي أو نظرية التعاون 57

ثانيا – المعيار الحديث للنظام البرلماني 58

أ – المسؤولية السياسية 59

1 - لائحة اللوم 59

2 - مسألة الثقة 59

ب – هل المعايير القانونية كافية لتمييز الأنظمة البرلمانية عن غيرها ؟ 62

1 – الأنظمة البرلمانية التي تأخذ بثنائية الحزب 62

2 – الأنظمة البرلمانية التي تأخذ بتعدد الأحزاب 63

3 – الأنظمة البرلمانية ذات الحزب المسيطر 64

الفصل الثالث: نظام الدمج أو الخلط بين السلطات 67

المبحث الأول: اندماج السلطة لصالح الحكومة 67

المبحث الثاني: مآل نظام الجمعية 70

الفصل الرابع: نظام الفصل بين السلطات 73

الفصل الخامس: النظام شبه الرئاسي أو البرلماني العقلاني 81

الفصل السادس: تصنيف أنظمة أوربا الوسطى والشرقية 89

الباب الثالث: أنظمة الحكم الليبرالية 95

الفصل الأول: نظام الحكم في بريطانيا 97

المبحث الأول: تطور نظام الحكم البريطاني 97

أولا – الملكية المقيدة 97

ثانيا – الثنائية البرلمانية 99

ثالثا – البرلمانية الديمقراطية 100

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني: الهيئات أو المؤسسات الدستورية 101
أولا – البرلمان، التشكيل والاختصاص 101
ثانيا – السلطة التنفيذية، التشكل والاختصاص 106
المبحث الثالث: تكييف النظام البرلماني 109
الفصل الثاني: نظام الحكم للولايات المتحدة الأمريكية 113
المبحث الأول: الرئيس 114
1 – كيفية إنتخاب الرئيس 115
2 – مدة الرئاسة وتنظيم خلافة الرئيس 118
3 – سلطات الرئيس، في المجال الداخلي والخارجي 119
4 – مسؤولية رئيس الدولة 124
5 – الأجهزة المساعدة للرئيس، كتاب الدولة، مكتب الرئيس 124
المبحث الثاني: الكونجرس أو السلطة التشريعية 126
1 – تشكيل الكونجرس، مجلس النواب ومجلس الشيوخ 126
2 – تنظيم الكونجرس 128
3 – سلطات الكونجرس، التشريعية، الاقتصادية، القضائية الخارجية 129
المبحث الثالث: مدى الأخذ بنظام الفصل بين السلطات 131
المبحث الرابع: السلطة القضائية 133
1 – المحكمة العليا 133
2 – سلطات المحكمة العليا 134
المبحث الخامس: الدول الأعضاء 136
المبحث السادس: الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية 137
1 – الأحزاب وجماعات الضغط 138
2 – تكييف نظام الحكم 140
الفصل الثالث: نظام الحكم الفرنسي 143
المبحث الأول: النظام الدستوري الفرنسي منذ الثورة حتى سنة 1958 144
أولا – الدورة الأولى 1789-1814 145
أ – الملكية المقيدة 145
ب – الجمهورية الأولى 1789-1814 146

Scanné avec CamScanner

ج – الامبراطورية الأولى 1799-1814 148
ثانيا – الدورة الثانية 1814-1875 150
أ – الملكية البرلمانية 1814-1848 150
ب – الجمهورية الديمقراطية 1848-1851 152
ج – الامبراطورية الثانية 1852-1875 154
ثالثا – الدورة الثالثة 1875-1958 155
1 – الجمهورية الثالثة 155
2 – الجمهورية الرابعة 157
تنظيم السلطات 158
سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الخامسة 160
المبحث الثاني: نظام الحكم للجمهورية الخامسة 162
أولا – رئيس الجمهورية 162
1 – كيفية اختياره 162
2 – صلاحياته، العادية، التعيين، الأزمات اختصاصاته باعتباره حكما بين المؤسسات 164
3 – مدى مسؤولية الرئيس 171
ثانيا – الحكومة 173
الوزير الأول 173
مدى استقلالية وتبعية الحكومة للرئيس 175
ثالثا – البرلمان 176
1 – تشكيل وتنظيم البرلمان 176
أ – التشكيل 176
2 – القانون الأساسي للنائب 182
3 – اختصاصات البرلمان 183
أ – التشريع 183
ب – الرقابة 188
الفصل الرابع: نظام الحكم السويسري 193
المبحث الأول: نشأة الاتحاد السويسري 193

Scanné avec CamScanner

المبحث الثاني: الهيئات المركزية 195
المبحث الثالث: طبيعة نظام الحكم السويسري 196
الخاتمة 199
المراجع 201
الفهرس 205

Scanné avec CamScanner

الوسيط في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة

الجزء الخامس :
تصنيفات أنظمة الحكم غير التقليدية وتطبيقات عنها

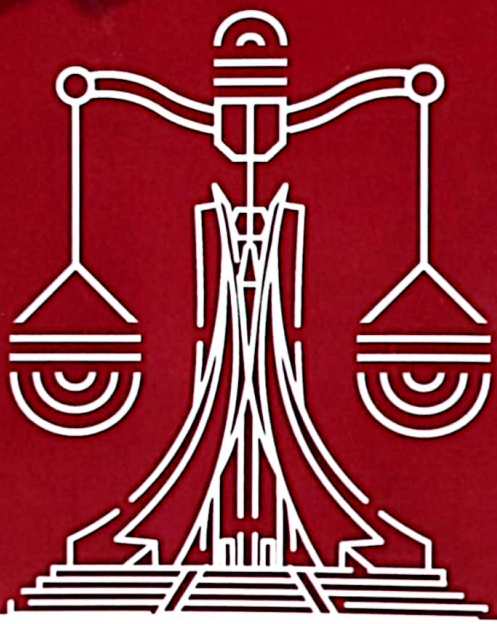

الأستاذ الدكتور سعيد بو الشعير

الدار الجزائرية
Dar El Djazaïria
الطبعة الأولى 2021

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة: 3

الباب الأول: هل يمكن تصنيف الأنظمة غير التقليدية 5

الفصل الأول: من الأبوية التقليدية إلى الأبوية الجديدة 7
الفصل الثاني: تصنيف الأنظمة في أمريكا اللاتينية 11
المبحث الأول: مرحلة الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية 11
المبحث الثاني: الدمقرطة والتوازن المؤسستي في إطار المذهب الدستوري 13
المبحث الثالث: المذهب الدستوري وأنظمة الحكم 15
المبحث الرابع: تصنيف أنظمة الحكم في أمريكا الجنوبية 18

الفصل الثالث: تصنيف أنظمة الحكم في إفريقيا 21
المبحث الأول: أسباب ووسائل الانتقال الديمقراطي في إفريقيا 21
المبحث الثاني: عوامل نجاح المرحلة الانتقالية 23
المبحث الثالث: بين الانتخابات الشفافة والوهمية للانتقال الديمقراطي 27
المبحث الرابع: المسار الديمقراطي في إفريقيا 29
المبحث الخامس: بناء نظام الحكم في إفريقيا ومحاولة تصنيفه 37
فقرة أولى: مدى نجاح أو فشل استنساخ نظام الحكم في إفريقيا 39
1- في الأنظمة غير البرلمانية 39
2- في الأنظمة البرلمانية 42
فقرة ثانية: السلطة التنفيذية: الأحادية العقلانية والفردية التسلطية 44
فقرة ثالثة: المذهب الدستوري وتأطير ممارسة السلطة الرئاسية 45

الفصل الرابع: تصنيف أنظمة الحكم في آسيا 45
المبحث الأول: المرحلة الانتقالية في آسيا 49
أولا: نظام الحكم في الجمهوريات الواقعة تحت نفوذ روسيا 50

Scanné avec CamScanner

ثانيا: أنظمة الحكم الواقعة تحت نفوذ الصين 54
ثالثا: أنظمة الحكم في غرب آسيا 58
المبحث الثاني: تصنيف أنظمة القوى العظمى في آسيا 66
المطلب الأول: نظام الحكم في الصين 67
المطلب الثاني: نظام الحكم في الهند 71
المطلب الثالث: نظام الحكم في روسيا 73

الباب الثاني: تصنيف أنظمة الحكم العربية ونماذج تطبيقية عنها 79
الفصل الأول: تصنيف أنظمة الحكم العربية 81
المبحث الأول: التسلط ظاهرة عامة 84
فقرة أولى: العوامل الداخلية المستخدمة لدوام احتكار السلطة 85
1- التحكم في الرقابة السياسية 89
2- الاصلاحات الاقتصادية المحدودة 91
فقرة ثانية: العوامل الخارجية المساعدة على استقرار أنظمة الحكم 92
فقرة ثالثة: بوادر هشاشة الأنظمة العربية 93
فقرة رابعة: خيار إذكاء روح المواجهة والتظاهر بدور الحكم 94
فقرة خامسة: المجتمع المدني أرضية للتحول الديمقراطي 96
فقرة سادسة: المجتمع المدني الواقعي وممارسات المجتمع المدني في العالم العربي 99
المبحث الثاني: المذهب الدستوري وتصنيف الأنظمة العربية 100

الفصل الثاني: نماذج عن أنظمة الحكم العربية 113
المبحث الأول: الأنظمة الجمهورية 113
المطلب الأول: نظام الحكم في تونس 114
المطلب الثاني: نظام الحكم في العراق 119
المطلب الثالث: نظام الحكم في لبنان 125
المطلب الرابع: نظام الحكم في مصر 127
المطلب الخامس: نظام الحكم في موريتانيا 137
المبحث الثاني: الأنظمة الملكية السلطانية والامارتية 143

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: نظام الحكم في الأردن 143
المطلب الثاني: نظام الحكم في الإمارات العربية المتحدة 147
المطلب الثالث: نظام الحكم في البحرين 154
المطلب الرابع: نظام الحكم في المملكة العربية السعودية 165
المطلب الخامس: نظام الحكم في سلطنة عمان 172
المطلب السادس: نظام الحكم في قطر 181
المطلب السابع: نظام الحكم في دولة الكويت 188
المطلب الثامن: نظام الحكم في المغرب 195
الخاتمة: 522
المراجع: 209
الفهرس: 213

Scanné avec CamScanner

الأستاذ سعيد بو الشعير من مواليد 1945 بجيملة ولاية جيجل، حاصل على شهادة ليسانس في الحقوق ودبلومين للدراسات العليا، أحدهما في القانون العمومي، والثاني في العلوم السياسية، ودكتوراه دولة في القانون.

أستاذ مبرز بكلية الحقوق جامعة الجزائر، ومحامي معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة.

تولى مهام نائب عميد كلية الحقوق، عضو اللجنة الوطنية لتقويم برامج معاهد الحقوق، عضو اللجنة الوطنية لمعادلة الشهادات الجامعية.

شغل مناصب رئيس اللجنة القانونية في المجلس الاستشاري الوطني وعضو المكتب، رئيس الشعبة الجزائرية لدى مجلس الشورى المغاربي وعضو المكتب، عضو لجنة آفاق 2005، أمين عام للحكومة، رئيس المجلس الدستوري ورئيس اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية، رئيس اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية 2002 والمحلية 2002 والرئاسية 2004 والتشريعية 2007، ومستشار قانوني لرئيس الجمهورية إلى غاية 2015.

هذا الكتاب بأجزائه الخمسة (05) يتناول فيه مؤلفه بالدراسة والتحليل والمناقشة نظريا وتطبيقيا :

1. مفهوم الدولة وأركانها وخصائصها بشكل موسع وشامل، وأشكالها ووظائفها.
2. مفهوم الدستور وأهميته في الدولة ومكانته والرقابة على دستورية القوانين في عديد الأنظمة السياسية.
3. مفهوم المؤسسات المركزية للدولة وعلاقاتها مع بعضها وتطور الديموقراطية وأساليب التمثيل والانتخابات والأحزاب والجماعات الضاغطة.
4. خصائص الأنظمة السياسية الحرة وأسسها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونماذج عنها كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وسويسرا.
5. الأسس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لعديد أنظمة الدول الأخرى ونماذج عنها لاسيما العربية وإيران وتركيا وروسيا والصين والهند.

من مؤلفاته :

1. النظام التأديبي للموظف العمومي، ديوان المطبوعات الجامعية.
2. القانون الدستوري والنظم السياسية (جزأين)، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. النظام السياسي الجزائري (4 أجزاء)، ديوان المطبوعات الجامعية.
4. المجلس الدستوري في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

الـــــدار الجزائريـــــة للنشـــــر والتوزيـــــع

91، تعاونية الصداقة، بئر خادم /الجزائر العاصمة
الهاتف : +213 23 57 85 85
تليفاكس : +213 23 57 80 79
البريد الالكتروني : info@dareldjazairia.com
www.dareldjazairia.com

ISBN :978-99-31707-25-7
9 789931 707257

الدار الجزائرية
Dar El Djazaïria

Scanné avec CamScanner